جبر الضرر الجماعي :

التنظيم المؤسساتي وديناميةالفاعلين

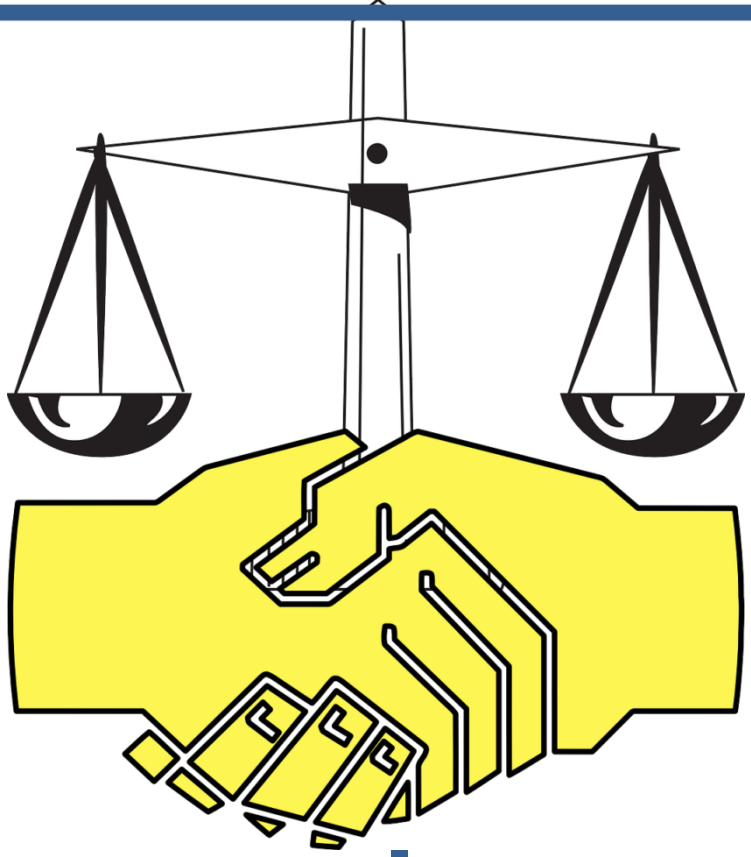

زويتني حسان
باحث بسلك دكتوراه علم الاجتماع
جامعة ابن طفيل القنيطرة ، المغرب -

ZOUINTI Hassan
PhD student in Sociology
Ibn Tofail University Kenitra, Morocco

الملخص:

تشكل المؤسسات العمومية حلقة أساسية في التسلسل المؤسساتي لبرنامج الدولة، والتي بدونها لن تتمكن من تنزيلها، يعنينا من هنا مؤسسات جبر الضرر الجماعي. ويعتبر فاعلو المجتمع المدني هم بدورهم شركاء إستراتيجيون في تنفيذ برامج ومقررات الدولة من بينها توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة. إن هدف

التنظيم هو الإدماج المؤسساتي لتركيبة الفاعلين داخل ميكانيزمات تتبع توصيات الهيئة واليات حكامة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وقد شكلت التنسيقيات المحلية بالمناطق المعنية، من أجل تفعيل البرنامج، مبادرة ضرورية للمساهمة في الهدف العام الذي هو الإنصاف والمصالحة في حد ذاتها، بين فاعلين حاضرين في صيغة تنسيق محلي للإشراف عملها الجماعي وتنسيقه.غير أن عدم التواصل بين أطراف التنسيق من ذي قبل وعدم اشتغالهم الجماعي، خلق أجواء من الحذر فيما بينهم، وطبع علاقتهم، ما أثر على حسن تفعيل برنامج جير الضرر الجماعي.

الكلمات المفتاح:العدالة الانتقالية- جبر الضرر الجماعي- التنظيم المؤسساتي- التنسيقيات- دينامية الفاعلين

COLLECTIVE REPARATION - INSTITUTIONAL ORGANIZATION - DYNAMICS OF ACTORS

Abstract

Public institutions constitute an essential link in the institutional hierarchy of the reparation program, without which reparation and reconciliation would not be possible. Civil society actors are also strategic partners in the implementation of the recommendations and the program strategy of the equity and reconciliation body. The aim of the organization is the institutional integration of the composition of the actors within the mechanisms for monitoring the recommendations of the Equity and Reconciliation Commission and the governance mechanisms of the Advisory Council on Human Rights. Local coordination in the areas concerned in order to activate the program was a necessary initiative to contribute to the general objective which is equity and reconciliation in itself between the actors present in the form of local coordination for supervision and coordination. Collective action, and who have not communicated and worked collectively before.

Keywords: transitional justice - collective reparation - institutional organization - coordination - dynamics of actors

أهمية الموضوع:

ارتبط تماسك برنامج جبر الضرر الجماعي بدعم عملية التنظيم المؤسساتي الذي شكل محورا للبرنامج، وتتضح أهميته في فلسفته الشمولية ومحتواه الاستراتيجي. فهو الضامن المؤسسي للأخذ بالاعتبار حضور فاعلين متعددين في البرنامج يقطع مع فكرة الفاعل الوحيد في تدبير الشأن العام. إن إشارة منظمي البرنامج إلى دينامية بين فاعلين محليين، تكشف عن الوعي بضرورة القيام بأعمال مصالحة ملموسة على أرض الواقع مع الجهات الفاعلة المعنية، ووسيلة فعالة لفتح المجال العمومي وإرساء قواعد الديمقراطية والتنمية المحلية.

الإشكالية: تم وضع الإطار المؤسساتي لبرنامج جبر الضرر الجماعي ابتداء من يوليو 2007، مع تكوين لجنة إشراف وطنية، أدمجت فاعلي العملية، كل واحد تبعا لدوره التقني وتأثيره السياسي، نتج عنها تسريع وثيرة دينامية وتتبع المشروع، والسهر على تنفيذ البرنامج. تعتبر لجنة الإشراف بمثابة هيئة سياسية مركزية لها وظائف سياسية، منها ضمان الترافع الخارجي عن البرنامج، وتوسيع الشراكات وتحقيق الإجماع الوطني، وكدا البحث عن التآزر مع الآخرين. كما أن لها وظائف تقنية تضمن تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ووظائف اقتصادية من أجل ضمان الشفافية المالية للبرنامج. وشكلت وحدة تدبير البرنامج أهمية مركزية على المستوى التقني من خلال التنفيذ المركزي للبرنامج والإدارة التقنية والمراقبة المنتظمة له. وعلى المستوى الاقتصادي من خلال التدبير المالي المركزي لمقتضياته. أما على مستوى التنسيقيات المحلية، فقد كانت بمثابة لبنة محورية للبرنامج وجهازا للحكامة المحلية من أجل أن تصبح ضامنا للمصالحة؛ رغم الضعف الذي عرفته على مستوى الوسائل الموضوعة رهن إشارتها قصد القيام بالمهام المنوطة بها. وقد شكلت البنية الثلاثية للتنسيقيات المحلية : الدولة والجماعات المحلية والجمعيات في حد ذاته مؤشرا ايجابيا.وقد اعتبرها البعض مصالحة في حد ذاتها بين أطراف لم يسبق لها أن اشتغلت مجتمعة. فلأول مرة في تاريخ المغرب، تعمل الدولة بجانب الجمعيات للنهوض بحقوق الإنسان بالمناطق المتضررة. كانت الدولة تلعب دورا أحاديا وتقنيا في مجال تدبير المجتمع ولا تسمح للفاعلين، من المجتمع المدني خصوصا، بالمساهمة والمشاركة التي تعتبر شرطا لكل برامج اجتماعية ناجعة. إن إنشاء التنسيق كان يعني إعطاء فرصة للحوار والتبادل والبناء الجماعي والاشتغال معا بدون اتخاذ الحذر والتحفظ المعطل للتعاون بين الأطراف.

الفرضية: عملية التنظيم المؤسساتي لبرنامج جبر الضرر الجماعي يشكل فرصة قوية للتواصل والتفاعل بين مختلف الفاعلين، وخلق دينامية محلية تؤسس لتفاعل بين الدولة والجماعات والجمعيات المحلية والعمل على تطوير الشراكات وتهيئ مشروع التخطيط والبرامج السنوية ومراقبة التتبع التقني والمالي والمساهمة في تقييم البرنامج. فنعتبر أن طبيعة الأشكال التنظيمية والمؤسسية للبرنامج كان لها اثر محدود في خلق دينامبة تفاعلية وتواصلية بين الفاعلين؟

منهجية البحث: للقيام بهذا البحث الكيفي تم تخصيص المرحلة الأولى لجمع الوثائق والتحليل الأولي للوثائق من تقارير ودراسات، وإنتاج مكتوب وسمعي بصري، تم إنجازها في إطار البرنامج. يتعلق الأمر بتجميع أية وثيقة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة ببرنامج التنظيم المؤسساتي وديناميةالفاعلين، من تقارير التتبع، والدراسات بهدف الحصول على المعلومات حول عملية بناء وتفعيل البرنامج، وحول المحيط العام للمناطق مجال تنفيذه. لقد شكلت هذه الوثائق دعما ماديا لتحليل الأجهزة التنظيمية وتقديم رؤيا أولية للمنجزات.كما ساهمت في توجيه البحث الميداني وبناء أدوات التشخيص والمقارنة.

المرحلة الثانية خصصت للبحث الميداني. وشمل ذلك، القيام بزيارات ميدانية للمواقع المعنية ببرنامج جبر الضرر الجماعي. وتم تنظيم هذه الخطوة، وبالتناوب من خلال المقابلات مع فاعلي المجتمع المدني، والفاعلين العموميين المشاركين، ومع المستفيدين من البرنامج. وقد تم استخدام المقابلة شبه الموجهة خلال معظم مراحل البحث الميداني. هذه التقنية سمحت بتقديم معلومات حول التمثلات، والآراء، والتجارب الفردية والجماعية للمستجوبين وتفاعلهم مع المحيط العام لبرنامج جبر الضرر الجماعي.

تم إجراء المقابلات باستخدام دليل معد سلفا، ويحتوي على أسئلة مفتوحة نسبيا. تم اعتماد ثلاث أدلة للمقابلات، وفقا لدور الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في البرنامج، والوقت الذي أجريت فيه المقابلات:

أ-دليل مقابلة موجه لاستجواب المنظمين والمسؤولين عن تخطيط وتنفيذ البرنامج

ب-دليل مقابلة شبه موجه لاستجواب الشركاء والفاعلين المحليين المعنيين

مناطق البحث: الإجراءات التي تم القيام بها على مستوى التنظيم المؤسساتي وديناميةالفاعلين كانت موحدة بكل المناطق الإحدى عشرة المعنية بالبرنامج. ولتقريب الصورة عن المعطيات، اخترنا مناطق الرشيدية وفكيك وزاكورة عينة للدراسة.

المقدمة:

مهدت الخلاصات والنتائج التي توصلت إليها الهيئة المستقلة للتحكيم الطريق أمام مقاربة شمولية[1] أدت إلى تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة التي تبنت " الحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية.[2] في هذه المرحلة تم الإعلان عن برنامج جبر الضرر الجماعي، تنفيذا لتوصيات الهيئة، وانطلاقا من ملاحظة كون مجموعة من المناطق عانت جماعيا، بطريقة

[1] Freeman, M and Opgenhaffen. V, (2005), "transitional justice in Morocco, a progress report", ICTJ, p. 11

[2] Dahir n: 1.04.19 safar (10avril2004) http://www.ier.ma/article,php3?id_article-221

مباشرة أو غير مباشرة، من انتهاكات حقوق الإنسان بسبب أحداث خلال المرحلة الممتدة بين 1956و1999[3].

إن التصور التنموي الذي قدمه الفاعلون الاجتماعيون، أقر بضرورة رد الاعتبار، بمفهومه الواسع والجماعي، عبر اقتراح الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمناطق المعنية، من أجل إعادة الثقة بين الدولة والساكنة المحلية لمواجهة "الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان."[4]

وقد تم اعتماد ثلاث مقاربات في تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي: وهي المقاربة الحقوقية المؤسسة على قيم احترام مبادئ حقوق الإنسان[5]من جهة؛وقيم المواطنة من خلال إشراك الفاعلين المحليين، ثم المقاربة التشاركية لضمان حرية المبادرة والمشاركة في اتخاذ القرار من طرف الفاعلين المحليين لكي يتم الأخذ بالاعتبار الحاجيات الأساسية لمختلف الفئات. ولكون جبر الأضرار هو استجابة للأضرار الجماعية[6] فن البرنامج قد تأسس على مجموعة من المشاريع التنموية سوسيو اقتصادية وثقافية، لفائدة مجموعة من المناطق والمجموعات والضحايا كالنساء بغرض خلق ثقة بين المواطنين والمؤسسات، وتقوية التضامن الاجتماعي[7].

إن الأمر يتعلق إذن بمشاريع ارتبطت بمحاور أربعة تم تحديدها من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هي: دعم قدرات الفاعلين المحليين، الحفظ الايجابي للذاكرة، تحسين شروط العيش للمواطنين وتعزيز وضعية النساء[8].

لقد غير برنامج جبر الضرر الجماعي المعطيات وخلق دينامية جديدة بدأت تفرض وجودها تدريجيا،[9]مع ظهور التنسيقيات المحلية، بما كان لها من دور في تأسيس هذه الوضعية الجديدة، ومع خلق هياكل أخرى لتدبير البرنامج من قبيل لجنة الإشراف التي أدمجت مختلف الفاعلين بالبرنامج كل فاعل بدوره التقني وتأثيره السياسي. كما شكلت التنسيقيات المحلية محورا للبرنامج، وجهازا للحكامة المحلية، مؤهلة لأن تصبح ضامنة للمصالحة رغم الضعف الذي عرفته على مستوى الوسائل والإمكانيات التي وضعت رهن إشارتها للقيام بالمهام المنوطة بها. وقد كانت هذه البنية الثلاثية (الدولة، الجمعيات، الجماعات المحلية)، رغم تغييب فاعلين محليين أساسيين، في حد ذاتها مؤشرا

[3] الحبيب الطالب.م،(2006)،العدالة الانتقالية بالمغرب : قراءة تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة،مجلة نوافذ

[4] Page. A, (2007), « politique de réparation : rôle normatif et défis des questions de genre et l'identité », dans la justice transitionnelle dans le monde francophone : état des lieux, article, p. 53

[5] Adopté par la résolution de l'assemblée générale 60/147//LE 16 Décembre 2005

[6] roht-Arriaza N and Orlovsky K, (*2009),* a complementary Relationship: *reparation and development; collective and individual reparations*, in Pablo De Greiff, ed., The Handbook of Reparations. Oxford, New York, p. 189

[7] IER, rapport final, (2005), livre III, équité, réconciliation et réparation.

[8] *Programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, Projet MED/2006 /018-122،p.13.*

[9] البزناسني مصطفى. عضو سابق بهيئة الانصاف والمصالحة، عضو سايق بالمجلس الاستشاري لحقوق الانسان،مستشار سايق لاول رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان اجريت المقابلة يوم 7فبراير 2017

إيجابيا كان له تأثير على عقلنة مهام المنسق المحلي المعين من طرف وحدة تدبير البرنامج. غيران تأثيرها على عمل الهياكل الإدارية للدولة كان غير مؤكد.

1. التنظيم المؤسساتي و دينامية الفاعلين

يعتبر عبد الحي المودن أن الخطوات الاندماجية من مأسسة ودعم لقدرات الفاعلين، والافتقار لهذا النوع من البرامج الاندماجية في المغرب[10] تتطلب قدرة تخطيطية قوية، ذات صلة ومعرفة واسعة بالسياقات المؤسساتية والاجتماعية والسياسية[11] لديناميات جبر الضرر الجماعي، من أجل تحقيق الجوانب الإستراتيجية المتعلقة بمشاريع التنمية المندمجة، أهمها إدماج مؤسساتي لتركيبة الفاعلين داخل ميكانيزمات تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وآليات حكامة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التي ينبغي تطبيقها في برنامج جبر الضرر الجماعي؛[12] إلى جانب الجهود لتغيير الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لساكنة المناطق المهمشة.

ومن أجل فهم خصوصيات المشروع بالكامل، وتحديد الاستراتيجيات التي يجب تعبئتها لتحقيقه برامجها، نجد ضرورة دعم وتعزيز الإدماج المؤسسي للفاعلين في آليات متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة داخل أجهزة وبرامج وآليات حكامة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.[13]

إن الأمر إذن يتعلق بوضع رهن إشارة المجلس الاستشاري مجموعة من الآليات والميكانيزمات وتمكينه من الوسائل الضرورية لإدماج كل الجهات الفاعلة. إن تأسيس التنسيقيات المحلية بالمناطق المعنية من أجل تفعيل برنامج جبر الضرر الجماعي، كان مبادرة ضرورية للمساهمة في الهدف العام، الذي هو الإنصاف والمصالحة في حد ذاتهما بين فاعلين حاضرين تنظيميا في صيغة تنسيق محلي للإشراف وتنسيق العمل الجماعي،[14] علما أنهم لم يسبق لهم أن تواصلوا واشتغلوا بشكل جماعي؛ وبالتالي كان الحذر والاتهامات المتبادلة يحكم العلاقة بينهم، وهو واقع يعود إلى زمن بعيد.

تشكل المؤسسات العمومية حلقة أساسية في التسلسل المؤسساتي للبرنامج التي بدونها لن يكون جبر الضرر والمصالحة. وتتمتع السلطة العمومية والمنتخبين دور أساسي في تكامل الجهود لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المعنية بالبرنامج. إنها مؤسسات تتمتع بسلطة كبيرة على الحقائق المحلية. كما أن فاعلي المجتمع المدني هم أيضا شركاء إستراتيجيون في

[10] المودن. عبد الحي ، عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مقابلة تم إجراؤها يوم 11فبراير 1917

[11] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "تقرير تقييم المشروع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، الرباط، 2010، ص.6.

[12] نفس المرجع، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ص.6.

[13] اليزناسني. مصطفى، عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة، عضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مستشار سابق لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. أجريت المقابلة في 7 فبراير 2017.

[14] PAQUET. G, (1999), "Governance through social Learning", Ottawa: Presses de l'université d'Ottawa

تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإستراتيجية جبر الضرر الجماعي. غير أن هناك جمعيات تفتقر لشروط العمل الإيجابي والبناء بسبب نقص التكوين الجمعوي، وكان على البرنامج أن يوجه أدواته وإجراءات التكوين لهذا الفاعل بهدف ربطه على وجه الخصوص بطرق التنفيذ الجيد للمشاريع

1.1 مفهوم التنظيم

هناك طريقان ممكنان لتناول مفهوم التنظيم كما أشار إلى ذلك احد المختصين[15]: الأول ينظر إليه انطلاقا من تصور شمولي للتنظيم والثاني يعتمد المقاربة "البنائية"التي تهتم بالميكانيزمات الداخلية لنسق من أجل فهم أفضل للعلاقات الداخلية للتنظيم. كما ركزت هذه المقاربة البنائية على منظور تحليلي لعلاقة التنظيم مع محيطه، وهذا يعني الاهتمام بالتنظيم كوحدة لاتخاذ القرارات الأساسية، مع القدرة على مقارنة فعالية مختلف الأشكال التنظيمية. ونستحضر المقاربتين المشار إليهما أعلاه لكي نميز بين المقاربة الاندماجية التي تفضل وجهة نظر شمولية والمقاربة التكاملية التي تعتبر التنظيم كميكانيزم للعمل ألتنسيقي. وتحدد المقاربة الأخيرة التنظيم[16] كوحدة للتنسيق تشتغل بشكل مستمر نسبيا للوصول إلى هدف أو إلى أهداف متقاسمة بين العناصر المشاركة. إن هذا التحديد الذي يعني مختلف أنواع التنظيمات يمكن أن يوفر العناصر الأساسية لتحديد نظري للتنظيم كمجموعة من المشاركين، وتوافق ضمني أو جلي حول مجموعة من الأهداف وحول أشكال التعبير عن اتفاق أو عدم اتفاق بخصوص هذه الأهداف، وتنسيق تتميز بنيته بدرجة التراتبية في قواعده وإجراءاته وقراراته.[17]

1.2 مقاربة التنظيم المؤسساتي للبرنامج

تنفيذا لتوصيات الهيئة تم وضع برنامج جبر الضرر الجماعي انطلاقا من ملاحظة كون مجموعة من المناطق عانت جماعيا من عواقب الانتهاكات التي تلتها بسبب أحداث سياسية للمرحلة الممتدة بين 1956و1999.[18] واقتناعا منها بضرورة إشراك الفاعلين من أجل تطوير البرنامج، تبنت الهيئة مقاربة تشاركية تم من خلالها إدماج النسيج الجمعوي وأيضا الوكالات الحكومية للتنمية وغيرها من الهيئات المحلية والدولية،[19] من خلال مجموعة من المشاريع التنموية، السوسيو اقتصادية والثقافية، لفائدة مجموعة من المناطق والمجموعات الضحايا وعلى الخصوص النساء بغاية "جبر الضرر الواقع على الناس واستعادة الانسجام داخل المجموعات المعنية" [20]. يتعلق الأمر

[15] Menar.C ,(1997), l'économie des organisations, nouv edition, Paris, La découverte,125.P , (Repères : n 86)

[16] Ibid.Menar.C.

[17] Kichou.L , Rizopoulos . Y,(2000), Approche organisationnelle du changement institutionnel, 19p, communication au collogue,organisations,institution, règles, coordination et évolution, document disponible à l'IAMM.

[18] Rapport de la conférence de rabat ; le concept et les défis des réparations communautaires 12-14 février 2009

[19] ناوي .مصطفى ،مستشار في هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. عضو سابق في فريق البحث التابع لصندوق الأمم في 19يناير2017.

[20]Toulou L, (2007) « politiques de réparation et réhabilitation des victimes » dans la justice

بمشاريع ارتبطت بالمحاور التي تم تحديدها من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.[21]

تم وضع الإطار المؤسساتي لبرنامج جبر الضرر الجماعي ابتداء من يوليوز 2007 مع لجنة إشراف وطنية[22] تتكون من ممثلي وزارة الداخلية، وزارة المالية والخوصصة، مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، مندوبية الاتحاد الأوروبي، صندوق الأمم المتحدة للمرأة ،التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اللجنة الوطنية لجبر الضرر الجماعي، التنسيقيات المحلية. وتمثلت مهمة لجنة الإشراف في التأكد من مطابقة الإجراءات مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وضمان البعد الاستراتيجي، والشفافية المالية والترافع الخارجي. وتم خلق وحدة لتدبير البرنامج بالتنسيق مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير قصد تدبير" برنامج دعم توصيات الهيئة المتعلقة بالمناطق المعنية.[23]

من جهته، عمل المجلس الاستشاري، على تتبع حركية الشركاء ووقع في هذا الإطار اتفاقيات مع 17 هيئة عمومية وشبه عمومية وطنية[24] منها العديد من الوزارات وأيضا وكالة تنمية المناطق الشرقية والجنوبية، التعاون الوطني، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و الهيئات الدولية كالوكالة البلجيكية للتعاون الدولي، والمنظمة الدولية للعدالة الانتقالية. كما تم تأسيس التنسيقيات المحلية يوم 8 يوليوز 2008 مع مجلس للتنسيق يقوم بمهام تسهيل عملية التواصل بين لجنة الإشراف الوطنية والتنسيقيات في إطار دعم الفاعلين المحليين. وقد نظم المجلس الاستشاري مابين شهر أبريل ودجنبر 2008، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي[25] ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والتنسيقيات، ورشات من أجل تحديد مشاريع البرامج المحلية المتعلقة ب11 منطقة تم اعتبارها مناطق جبر الضرر الجماعي في تقرير الهيئة.[26] مع ملاحظة أن الجبر الجماعي يطرح تحديات لأنه من الصعب على أرض الواقع تحديد المناطق التي يحق لها الاستفادة من البرنامج وعزل أخرى[27]. كما نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منتدى وطنيا حول موضوع "المساواة بين الجنسين والعدالة الانتقالية" في نوفمبر 2008 بالرباط بالإضافة إلى ورشة عمل حول "الحفاظ على الذاكرة"[28] في

transitionnelle dans le monde francophone, , article P.65

[21] Programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, Projet MED/2006 /018-122،p.14

[22] Programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, Projet MED/2006 /018-122،p.7

[23] ibid, Projet MED/2006 /018-122،p.7

[24] Rapport de la conférence de rabat ; le concept et les défis des réparations communautaires 12-14 février 2009

[25] أهمية جبر الضرر الجماعي تتعلق بالأهداف العامة لتعاون الاتحاد الأوروبي مع المغرب وفي إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الجيدة 2005 ، والتي تشكل إحدى الروابط في التعاون الاستراتيجي لتعاون الاتحاد الأوروبي للفترة 2007-2013.

[26] Programme d'appui aux actions de réparation en directiondes régions touchées par les violations des Droits del'Homme Unité de Gestion du Programme, manuel des procédures opérationnel p.10

[27] « le concept et les défis des réparations communautaires », (2009), dans rapport de la conférence de Rabat.

[28] العساري .خديجة ، المنسقة السابقة لمشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقاليةفي المغرب ،مسؤولة سابقا عن محور التاريخ

ديسمبر 2008 بتازمامرت وآخر في اكدز في يناير 2009 ، وتنظيم مؤتمر دولي بالرباط بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في فبراير 2009 حول جبر الضرر الجماعي،[29] ولقاء مع الجهات الفاعلة المحلية حول موضوع العقبات التي تحول دون مراعاة "النوع"[30] في برنامج جبر الضرر الجماعي وحول وسائل التغلب على ذلك؛ مع العلم أن انتهاكات كرامة المرأة بعد الاعتداء الجنسي يعتبر"انتهاكا خطيرا كالتعذيب ويتطلب الجبر"[31].

غير أن العديد من الصعوبات والقيود كانت حاضرة في تفعيل هذا البرنامج. فعلى المستوى العملي لا بد من الإشارة لعملية التهميش التي طالت المنظمات غير الحكومية بسبب إجراءات المفوضية الأوروبية منها قدرة هذه المنظمات على المساهمة في تنفيذ المشاريع، وضرورة مشاركتها في منتدى وطني حول جبر الضرر الجماعي، ووثائق المنظمة، وبسبب التكوينات التي كانت غير مرتبطة بالبرنامج ومحدودة في دورات، مع هيمنة مشاريع المتصلة بالأنشطة المدرة للدخل، ودعم القدرات على حساب حفظ الذاكرة ومقاربة النوع. إن مسائل جبر الضرر الرمزي التي عبرت عنها مشاريع حفظ الذاكرة، كانت من بين البرامج الأكثر فعالية لكونها تجمع بين جبر ضرر الأفراد والمجتمع والتي ليست بالضرورة برنامجا ماليا.[32] وقد شدد المشاركون في هذا الصدد على ضعف الاهتمام بالمشاريع التي هي بمثابة أهداف رئيسية لجبر الضرر الجماعي.[33] وبذلك تم إهمال بعض أولويات البرنامج من قبيل مسالة النوع وحفظ الذاكرة مقابل الاهتمام مثلا بتحليل المشاريع التي بينت أن المستفيد منها هي مشاريع الدخل والربح.[34]

لقد ساهم إعداد برنامج جبر الضرر الجماعي تغيير المعطيات من أجل إطلاق دينامية جديدة بدأت تفرض وجودها تدريجيا[35]. يتعلق الأمر بالتنسيقيات، ودورها في تأسيس هذه الوضعية الجديدة؛ وكذا إنشاء هياكل أخرى لتدبير البرنامج مثل لجنة الإشراف التي تم تأسيسها مباشرة بعد توقيع الاتفاقية المتعلقة بالتمويل.هذه اللجنة التي استطاعت إدماج كافة الفاعلين ببرنامج جبر الضرر الجماعي، وكل فاعل تبعا دوره التقني وتأثيره السياسي[36].

لبرنامج دعم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن المحفوظات والذاكرة والتاريخ. أجريت المقابلة في 7 فبراير .2017

[29] تقرير الرباط:مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي من12 إلى 14فبراير 2009 ، بالتعاون بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

[30] روقاني خديجة. التجربة المغربية في التعامل مع ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومقاربة "النوع"، دراسة تحليلية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، الرباط ، 2008.

[31] Pager. A, (2007), politique de réparation: « rôle normatif et défis des questions de genre et l'identité », dans la justice transitionnelle dans le monde francophone états des lieux, article. p; 54 '

[32] Brandon H: Narrowing the micro and macro; a psychological perspective on reparations in societies; in the book p. 580

[33] Nadir El Moumni : Séminaire d'évaluation nationale interne du programme d'appui aux actions de réparation des regions touchées par les violations des droits de l'Homme, Rapport de synthèse, 17-18 juillet 2009

[34] Projet MED de l'Union Europienne pour le Mroc,PROGRAMME D'APPUI AUX ACTIONS DEREPARATION en FAVEUR DES REGIONSTOUCHEES PAR LES VIOLATIONS DES DROITS DE L'HOMME.

[35] مصدق. عبد الحق ، المدير الإداري السابق للجلسات العامة وتحقيقات هيئة الإنصاف والمصالحة، مدير المشروع ضمن فريق متابعة التحقيق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. مقابلة أجريت يوم ل1فبراير 2017.

[36] الزينابي.احمد، رئيس قسم الحقوق الجماعية والشؤون الاقليمية للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، تم اجراء المقابلة يوم 7فبراير 2017

تعتبر التنسيقيات المحلية محور البرنامج وجهاز الحكامة المحلية مؤهلة لأن تصبح ضامنا للمصالحة.[37] وعلى الرغم من الضعف الذي عرفته على مستوى الوسائل التي وضعت رهن إشارتها للقيام بالمهام المنوطة بها، و رغم غياب فاعلين محليين أساسيين، فقد شكلت البنية الثلاثية للتنسيقيات في حد ذاتها مؤشرا إيجابيا، وكان لها تأثير على عقلنة مهام المنسق المحلي من طرف وحدة تدبير البرنامج. غير أن التأثير على عمل الهياكل الإدارية للدولة لم يكن مؤكدا.[38]

إن مبادرات الدولة من أجل تنمية المناطق الشرقية لا تستجيب لمقاييس الانسجام مع برنامج جبر الضرر الجماعي.[39] من جهة تظل لوكالات التنمية أهدافها الواضحة، أما الإجراءات والمقاربات، والمبادرات التي تقوم بها المصالح الخارجية للدولة تظل تقليدية ومحافظة تعتمد على الإجراء الإداري التقليدي[40]. وإن الخلط بين مشاريع النمو الاقتصادي القطاعي للدولة[41] في المناطق المعنية وتدابير جبر الضرر الجماعي كان واضحا وقائما، مما حال دون إيجاد منهجية عمل تستطيع خلق التجانس والانسجام بينها، مما أضر كثيرا بتأثير تدخل جبر الضرر الجماعي في مجال حقوق الإنسان.

وهناك محاور أساسية أخرى مثل نظام التتبع وتدقيق الحسابات الذي لم يعرف نجاحا طيلة مرحلة تنفيذ مشاريع جبر الضرر الجماعي، سواء من طرف لجان التتبع المؤسسة بكل التنسيقيات المحلية أو من طرف المنسقين المحليين المكلفين بالتتبع التقني العادي للمشاريع ونقل نتائجه إلى وحدة تدبير البرنامج.

بالنسبة للتنسيقيات المحلية التي تضمن استمرارية نتائج العمل نجد أنها لم تكن مستقلة في عملها ولم تتحول إلى هيئة بسبب الغموض الذي يطيع إطارها القانوني، ولكون المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم يعمل على تحديد هذا الإطار القانوني للحفاظ عليها كبنية للحوار.[42] إن الزيارات الميدانية، والنظر في المشاكل المحددة في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، ونتائج جلسات الاستماع العامة المنظمة في المناطق المعنية بجبر الضرر، وتحديد الفاعلين وعلى الخصوص عدد الفاعلين الجمعويين الحاملين للمشاريع في إطار جبر الضرر الجماعي،[43] اعتمدت على توصيات تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن فهم وحدة تدبير البرنامج لدورها وقدرتها على تفعيل هيكلها الخاص رغم

[37] بن عمر .عامر، عضو مجموعة عمل المجموعة المشتركة بالمجلس الاستشاري حقوق الإنسان الخاصة بالإشراف على برنامج جبر الضرر الجماعي, تم اجراء المقابلة يوم 13 ابريل 2018

[38] Rapport d'Évaluation des Coordinations locales, Février 2009.

[39] Projet MED de l'Union Europienne pour le Mroc,PROGRAMME D'APPUI AUX ACTIONS DEREPARATION en FAVEUR DES REGIONSTOUCHEES PAR LES VIOLATIONS DESDROITS DE L'HOMMe,p.14

[40] Ibid, Projet MED, p.14

[41] Ibid, Projet MED, p.14

[42] اليزناسني .مصطفى ،عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة ؛ عضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ؛ المستشار السابقلرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. أجريت المقابلة في 7 فبراير 2017.

[43] مصدق.عبد الحق ،المدير الإداري السابق للجلسات العامة وتحقيقات هيئة الإنصاف والمصالحة ؛ مدير المشروع ضمن فريق متابعة التحقيق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. أجريت المقابلة في 1فبراير2017

الوسائل المحدودة، كان من أولى نجاحات برنامج جبر الضرر الجماعي.

مسالة أخرى، ينبغي الإشارة إليها تتصل بمدى احترام توزيع المهام والأدوار بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبين الفاعلين المحليين داخل التنسيقيات المحلية التي واجهت باستمرار العراقيل والصراعات بين الجمعيات والسلطات المركزية[44]، لقد تم احترام سلطة لجنة الإشراف التي تكونت في البداية من ممثل لوزارة المالية والخوصصة، ممثل للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ممثل اللجنة الوطنية لتتبع جبر الضرر الجماعي، وعن مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وعن المجموعة الأوروبية، ومنسق البرنامج المعين من طرف مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، والمديرية العامة للجماعات المحلية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

في هذا الاتجاه تم تأسيس لجنة التنسيقيات المحلية ممثلة بعضوين داخل لجنة الإشراف، بالنسبة لوحدة تدبير البرنامج التي تم تأسيسها في يناير 2007 وحضرت توقيع الاتفاقية المالية يوم 5يوليوز2007، وقد سمح ذلك بتخطيط دعم قدرات الفاعلين المحليين، خصوصا منهم أعضاء التنسيقيات المحلية وإنجاز كلي لوحدات التكوين التي كانت مقررة في الاتفاقية المالية التي امتدت بين سنة 2008 و2009[45] غير أن توزيع الأنشطة التكوينية خلال الفترات السنوية لتنفيذ البرنامج لم يأخذ بعين الاعتبار الوضعية التنظيمية الجمعيات التي يطبعها الضعف المؤسساتي[46] أما بخصوص الأنشطة الإضافية الناجمة عن تدخل المصالح الخارجية للدولة ورفض بعض الفاعلين إقحامها، لكونها تدخل في إطار برنامج آخر للدولة غير إطار برنامج جبر الضرر الجماعي.[47] وقد شكل حضور أنشطة قطاعية مكثفة للدولة خلال مرحلة جبر الضرر عائقا أمام الأهداف الرمزية والمادية للبرنامج، وأدى إلى فشل الشراكات مع القطاع العام من أجل تقوية عملية جبر الأضرار الجماعية[48].

فيما يخص تنفيذ المشاريع، كان هناك حضور لدينامية للجمعيات والفاعلين الآخرين دون أن يؤثر ذلك على المواطنين الذين ظلوا في منأى عن هذه الدينامية، وقد تميز بضعف هياكل المصالح الخارجية للوزارات التي تم تعويضها على المستوى المحلي عبر الترافع التلقائي من خلال ممثلي الجماعات الترابية الفاعلة الذي قررته التنسيقيات المحلية [49] من خلال ممثلي

[44] نس المرجع، مصدق.عبد الحق ،

[45] Rapport d'AMSED de formation des membres de la coordination locale de khénifra du 21 au 25 juillet 2008.

[46] ASSAF GEORGE ET CECILIA OLMOS Projet MED de l'Union Europienne pour le Mroc, PROGRAMME D'APPUI AUX ACTIONS DEREPARATION EN FAVEUR DES REGIONSTOUCHEES PAR LES VIOLATIONS DESDROITS DE L'HOMME , rapport final.

[47] ايت حدوث. احمد ، مسهل تقييم البرنامج بمنطقة خنيفرة، مقابلة تم اجراؤها يوم 13فبراير2018

[48] الناوي .مصطفى ، مستشار هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، عضو سابق في فريق أبحاث صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، مقابلة أجريت في 31 يناير 2017.

[49] ASSAF GEORGE ET CECILIA OLMOS Projet MED de l'Union Europienne pour le Mroc, PROGRAMME D'APPUI AUX ACTIONS DEREPARATION EN FAVEUR DES REGIONSTOUCHEES PAR LES VIOLATIONS DESDROITS DE L'HOMME , rapport final.

الجماعات الترابية الفاعلة داخل هذه التنسيقيات، والتي تم تشكيلها على هامش إطار جبر الضرر الجماعي، وكانت أرضية للحوار المستمر بين فاعلي المجتمع المدني والسلطات المحلية لإغناء قيم التنمية المحلية وعملية الانتقال الديمقراطي الضامنين لجبر الضرر ومتابعة بناء دولة الحق والقانون[50].

هناك صعوبات وعراقيل كانت حاضرة على مستوى العملي. ذلك ان الانتظارات الكبرى التي خلقها البرنامج كانت دون مستوى الإجابة على الصعوبات المتعددة المرتبطة بمورفولوجيا الجمعيات المؤسسة من طرف أشخاص يعملون بشكل تطوعي في غالب الأحيان ولا يستطيعون تكريس أوقاتهم بشكل كاف للحضور بانتظام في الاجتماعات أو بسبب التزامات أخرى ناجمة عن تنفيذ المشاريع. كما أن الإجراءات التي رافقت طلبات العروض كانت صعبة بالنسبة للجمعيات المحلية، وبذلك تم تهميش العديد منها تحت مبرر أنها لا تملك المقومات اللازمة للمشاركة في برنامج جبر الضرر الجماعي[51]. بالإضافة إلى ذلك، كانت الدورات التدريبية غير المرتبطة بطلب العروض تقتصر في الغالب على جلسات المعلومات، دون وجود منهجية واضحة للتفاعل والتشارك في وحدات التكوين على دعم القدرات[52].

لقد ظلت النتائج التي تم التوصل إليها دون مستوى الإنتظارات المعقودة عليها، لعدة عوامل من بينها: التمويل الهزيل ، الخبرة المحدودة، الزمن الضيق، التدبير الإداري من جهة النواقص التي عرفتها عملية التأسيس في غياب فاعلين أساسيين كالمواطنين من خلال تنظيماتهم العرفية التقليدية التي لا يمكن إلغاء قوة تأثيرها[53] والقطاع الخاص كفاعل أساسي في كل عملية تنموية من جهة اخرى.

1.3 ديناميةالفاعلين وتأثير المشاريع :

من بين أهداف البرنامج قيام حركة تبادلية بين الفاعلين بالمناطق المعنية بجبر الضرر والتي يستحيل تحقيقها على أرض الواقع دون منهجية تشاركيه تتيح اللقاء والتبادل وتشجع مبادرات التنمية المحلية المجتمعية التي تهتم بحقوق الإنسان[54]. وشكلت التكوينات وورشات العمل التأملية والندوة الوطنية الفضاءات الأولى لهذه المبادرة.[55]. وقد كانت مشاريع "النوع" نقطة

[50] Ibid, ASSAF GEORGE ET CECILIA OLMOS Projet MRD,Rapport final.

[51] ASSAF GEORGE ET CECILIA OLMOS Projet MED de l'Union Europienne pour le Mroc, PROGRAMME D'APPUI AUX ACTIONS DEREPARATION EN FAVEUR DES REGIONSTOUCHEES PAR LES VIOLATIONS DESDROITS DE L'HOMME , rapport final..p.24

[52] RAPPORT DE L'ATELIER D'EVALUATION DE LA COORDINATION LOCALE DE L'UNITE DE GESTION DU PROGRAMME D'APPUI AUX ACTIONSDE REPARATION COMMUNAUTAIRE DE LA PROVINCE DE KHENIFRA. (12 février 2009).

[53] حمودي.عبد الله ،(1998)، المجتمع المدني، في المغرب العربي : تجارب،نظريات وأوهام،ص.235.

[54] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "تقرير تقييم المشروع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، الرباط، 2010، ص.83

[55] شهيد.عبد الرحيم ، رئيس الشؤون الإقليمية بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا ،رئيس المجلس الإقليمي لزاكورة حاليا. المقابلة تم إجراؤها بوم 7 فبراير 2017..

انطلاق ملموسة لوضع هذه الديناميكية موضع التنفيذ اعتمادا على طبيعتها، وخصوصية الهياكل الاجتماعية والثقافية المحلية والتقاليد المحلية للفاعلين.

1.3.1 منطقة فكيك:

أكد منظمو المشروع (جبر الضرر من أجل تمكين النساء)،أن الفاعل العمومي وخاصة المسؤولين في الجماعة المحلية شاركوا في جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشروع، وتؤكد الشهادات التي تم جمعها تلك التصريحات.لقد أيد الفاعل العمومي للبلدية (بلدية فكيك) اتخاذ إجراءات لتلبية انتظارات النساء بجبر الضرر[56] وحفظ الذاكرة؛ إن وصول المرأة إلى الخدمات العامة الأساسية يظل هو الأولوية بسبب عزلة المدينة والهشاشة الاجتماعية لساكنها النسائية. إن الشهادات التي تم التوصل إليها من مختلف الفاعلين تقلل من أهمية دينامية التبادل المشار اليها، لكونها عملية تبادلية محدودة، لا تتجاوز المرحلة الإعلامية. كما أن حضور الفاعل العمومي كان من أجل تقديم بعض التسهيلات الإدارية والدعم المعنوي.[57] لذلك لم تنجح هذه الدينامية في دمج الفاعلين العموميين الذين تمثلهم السلطة المحلية بشكل نشط. ومع ذلك، تحقق التعاون مع إدارة البلدية المسؤولة عن التكوينات التقنية خلال الدورات التكوينية. وقد اعتبر رئيس جمعية (ود- صداقة-تعاون بفكيك AACF) أن العلاقة بين الفاعلين كانت جيدة بصفة عامة وان المشروع ساهم في تقويته، في نفس الوقت يبدي أسفه لعدم استفادة الفاعل العمومي من التكوينات والعمليات التحسيسية التي تم تنظيمها في إطار المشروع.[58] كانت النساء المستفيدات من المشاريع المدرة للدخل فقط كن الحاضرات في أنشطة المشروع.

وإذا كان للفاعل العمومي نصيب من المسؤولية، فإن عدم الثقة التي لا تزال تحكم الجمعيات اتجاه المؤسسات بشكل عام لعب دورا حاسما أيضا في عدم التواصل.[59] ومع ذلك، فإن المنظمين المحليين للمشروع يعتبرون أنه من الصعب إشراك السلطات العمومية بشكل خاص بسبب قلة الخبرة في العمل مع الجمعيات، وعدم الاهتمام بعملها وقلة الاهتمام بمواضيع حقوق الإنسان. كما ان عامل التغيير المستمر لممثلي الخدمات العمومية شكل عقبة أمام تطور التبادل بين الفاعلين. لقد كان من الممكن تحسين جودة التبادلات من خلال إشراك الفاعلين العموميين ابتداء من مرحلة تصميم المشاريع ثم دمجها في دورات دعم القدرات وكذلك في الهيكل التنظيمي لإدارة المشروع.[60]

1.3.2 منطقة زاكورة:

[56] عمار عبو رئيس المجلس البلدي بفكيك.تم إجراء المقابلة بوم 23 فبراير1917.

[57] صالحي.كريمة، منتخبة جماعية، عضو مجلس إدارة جمعية المستقبل للتنمية. .المقابلة تم إجراؤها يوم23 فبراير2017.

[58] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "تقرير تقييم المشروع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، الرباط، 2010، ص.84.

[59] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "تقرير تقييم المشروع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، الرباط، 2010، ص.84.

[60] Omar Saadi, président de l'AACF, le permanent du centre d'orientation socioéconomique auprès de l'AACF

لم يكن المشروع مثمرا للغاية بهذه المنطقة، فقد ظلت العلاقة مع السلطات العمومية إدارية بحتة، وقد كانت كذلك منذ زمن طويل، تحكمت فيها العمليات الانتخابية بالمنطقة والتي لم تسمح بلقاءات جيدة مع الفاعلين العموميين الجماعيين[61]. إلا أن المراحل الأخيرة من المشروع بزاكورة "دعم ولوج النساء للفضاءات العمومية والسياسية"عرفت حضورا تبادليا قويا بين كل الفاعلين. فاهتمام المؤسسات العمومية جاء نتيجة حملة المرافعات التي تبناها منظمو للمشروع وكذا المستفيدات منه على المستوى المحلي،بما في ذلك القافلة المنظمة من أجل الترافع أمام السلطات المركزية، لفائدة بناء مركز لتأهيل نساء المنطقة والدفاع عن قضيتهن، وبدعم قوي من مسؤولي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. كما التزمت العمالة بتفويت الأراضي، وتكلفت بتنفيذ خطط لبناء مركز من أجل تمكين المرأة.[62] هذه المشاركة العمومية شجعت وزارة التنمية الاجتماعية التي قررت تخصيص الميزانية اللازمة لبناء المركز.هناك فاعلون آخرون سجلوا حضورهم في هذه الدينامية وهذا ما ترك الأمل في تأسيس فضاء لتبادلات قوية بين الفاعلين المتعددين المعنيين بالتنمية المحلية والوضعية النسائي.[63]ة إن طبيعة تعدد وظائف المركز يتطلب عملا جماعيا دائما من أجل ضمان نجاح المهمة. فإرادة عمالة زاكورة، وانخراط التعاون الوطني ووزارة التنمية الاجتماعية، كان بمثابة مكتسب له تأثيره الاستراتيجي على المشاريع المستقبلية شريطة بدل مجهودات إضافية بتكثيف اللقاءات من أجل إبراز العمليات التشاركية لفائدة الساكنة النسائية، ومن اجل توسيع فرص النجاح لبرامج جبر الضرر الجماعي بالمنطقة.[64] إن خلق فضاء للحوار بين الفاعلين المحليين ومبادرات للفعل المشترك حول مواضيع جبر الضرر الجماعي و"النوع" من أنه سيكون رصيدا كبيرا للتنمية المحلية التي تركز على حقوق المرأة في المنطقة.[65]

1.3.3 منطقة الرشيدية (سونتات):

" حفظ الذاكرة والنهوض بالمرأة" شكل مشروعا فريدا بفضل تضافر جهود تشاركية بين مختلف الفاعلين المحليين وبفضل الحضور الفعال للفاعل العمومي ممثلا في: مندوب وزارة التعليم والتعاون الوطني، ووزارة الصحة وكدا السلطات المحلية.[66] وقد تم إنجاح المشروع المتعلق بإعادة هيكلة مدرسة دوار سونتات وتسميتها بمدرسة فاظمة احرفو[67]. كما تم إنجاح بناء دار الطالبة، والعمليات التحسيسية حول الصحة

[61] شهيد.عبدالرحيم، رئيس الشؤون الإقليمية بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا ،رئيس المجلس الإقليمي لزاكورة حاليا. المقابلة تم إجراؤها بوم 7 فبراير 2017.

[62] العساري .خديجة ،المنسقة السابقة لمشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب" ؛ مسؤول حاليًا عن محور التاريخ لبرنامج دعم توصيات IER بشأن المحفوظات والذاكرة والتاريخ ، CNDH. أجريت المقابلة في 7 فبراير 2017.

[63] مصدق. عبد الحق ، المدير الإداري السابق للجلسات العامة وتحقيقات هيئة الإنصاف والمصالحة، مدير المشروع ضمن فريق متابعة التحقيق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. مقابلة أجريت يوم ل1فبراير 2017.

[64] شهيد.عبدا لرحيم، رئيس الشؤون الإقليمية بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا ،رئيس المجلس الإقليمي لزاكورة حاليا. المقابلة تم إجراؤها بوم 7 فبراير 2017.

[65] نفس المرجع العساري .خديجة

[66] حديوي. عبد الله، ،نائب رئيس شبكة الجمعيات التنموية بواحات الجنوب الشرقي تقرير حول"مشروع المحافظة على الذاكرة الجماعية وحبر ضرر نساء قصر سونتات(2008).

[67] فاظمة اوحرفو ، من رموز النساء المناضلات التي استشهدت داخل السجن خلال الأحداث التي عرفها المغرب سنة1973

الإنجابية .هذه العمليات التي كانت ثمرة مجهود تشاركي بين المجتمع المدني والدولة ومؤسساتها المحلية. إن المشاركة المباشرة للسلطات المحلية كانت مفيدة، حيث سهلت عملية دخول المنظمين الى دوار سونتات وسهلت عملية تدبير النزاعات والمقاومات،[68] وبالتالي ساهمت مباشرة في مجهودات المصالحة.

ففي نظر كل المتدخلين، بشكل التبادل الذي عرفته المنطقة نموذجا للعلاقات مع السلطات العمومية يمكن تطويرها في كل العمليات المرتبطة بجبر الضرر الجماعي وفي كل أشكال العمليات التنموية الأخرى، التي تشكل المرأة وحفظ الذاكرة وتنمية القدرات محاورا لها.[69]

في منطقة تتميز ببنية اجتماعية وثقافية معقدة، فالمشاريع لا يمكنها أن تنفذ دوما بحضور وتبادل دائم بين مختلف الفاعلين فالمسؤولون الجماعيون هم الغائبون الكبار عن هذا المشروع بسبب القيم التقليدية التي لها جذور عميقة في عقلية النخب القروية المحلية التي لا تلتزم بسهولة بالمشاريع التي تهدف إلى تغيير وضع المرأة،[70] لا سيما وأن النزاعات الموروثة من فترة سنوات العنف لا تزال كبيرة، وتوضح الإحجام عن المساهمة في جهود المصالحة. إضافة إلى ذلك فإن ففاعلي المجتمع المدني يشتكون دوما من عدم الاعتراف بمجهوداتهم من طرف الفاعلين العموميين، ومن ضعف الإمكانيات المرصودة والموضوعة رهن إشارة الجمعيات. فالعمل من أجل تقوية هذا الفاعل يفرض نفسه ليصبح شريكا قويا ومحركا أساسيا من اجل تنمية محلية تأخذ بعين الاعتبار مصالح المواطنين وحقوقهم.[71] وبالمثل، فالعمل على توعية وتكوين الفاعلين المحليين في مجال التنمية وجبر الضرر الذي يركز على حقوق المرأة ستسهم في إدامة هذا التفاعل الديناميكي وفي تحسين نوعيته.

خاتمة

تستجيب إستراتيجية مشاريع جبر الضرر الجماعي للأهداف العامة التي تدعم عملية الانتقال الديمقراطي الذي التزم به المغرب، وذلك عبر إدماج فاعلين متعددين في عملية تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة[72]. إن الخطوات الاندماجية، من مأسسة وعملية تحسيسية وتفكير ودعم للقدرات، تشكل علامة على الأصالة والكفاءة، وإن الافتقار لهذا النوع من البرامج الاندماجية في المغرب[73] قد تطلب قدرة تخطيطية قوية وذات صلة، ومعرفة واسعة بالسياقات المؤسساتية والاجتماعية

[68] بن وكريم نعيمة ، المسؤول الإداري السابق للجلسات العامة والتقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة. أجريت المقابلة في 22 فبراير 2017.

[69] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "تقرير تقييم المشروع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، الرباط، 2010،

[70] Guessous. Nadia, Women and Political Violence during the Years of Lead in Morocco. 104 pages. CCDH-NIPPHR-Unifem. 2008. Réécriture en arabe et traduction anglaise

[71] شهيد.عبد الرحيم ، رئيس الشؤون الإقليمية بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا ،رئيس المجلس الإقليمي لزاكورة حاليا. المقابلة تم إجراؤها بوم 7 فبراير 2017

[72] الزينبي.احمد، رئيس قسم الحقوق الجماعية والشؤون الإقليمية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان . المقابلة تم إجراؤها في 7 فبراير 2017.

73 المودن عبد الحي عضو سابق في هيئة الانصاف والمصالحة عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، مقابلة تم اجراؤها يوم 11فبراير 1917

والسياسية[74] لديناميات جبر الضرر الجماعي، قصد تحقيق الجوانب الإستراتيجية المتعلقة بمشاريع التنمية المندمجة بالمغرب، أهمها الإدماج المؤسساتي لتركيبة الفاعلين داخل ميكانيزمات تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وآليات الحكامة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التي تم تطبيقها في البرنامج[75] إلى جانب الجهود لتغيير الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للساكنة المهمشة بالمناطق المعنية

استفاد كل موقع من المواقع الثلاثة من 5 دورات تكوينية على الأقل، واعتبر جميع المشاركين أن هذه التكوينات ساهمت بشكل كبير في تقوية قدرات العمل الجماعي لديهم. وشكلت الفضاءات الغير قارة التي نظمت فيها التكوينات مشكلا كبيرا للفاعلين وتنقلهم. لكن هذا لم يمنع المشاركين من طلب الدعم لتحقيق المزيد من الإنجازات على مستوى تنمية القدرات لإتقان الوحدات التي تم تقديمها بالفعل، أو لتغطية موضوعات تكوينية جديدة تتعلق ببرنامج جبر الضرر الجماعي.

كانت ردود الفاعلين من خلال المقابلات التي تم إجراؤها هادئة وبناءة. في المواقع المعنية ، واعترف الفاعلون بإنجازات البرنامج وتطوراته، تماما كما عبروا عن نقاط الضعف والاختلالات في التنظيم المؤسسي لنفس البرنامج. هناك أشياء كان من الممكن تصحيحها من خلال التحديد الدقيق لمهام مختلف مكونات التنسيق المحلي وكذا الروابط الوظيفية بين هذه الأطراف، وإسناد مهام دقيقة ومتميزة إلى المنسق المحلي وممثل التنسيقيات، مع التأكيد على البعد التكميلي الأساسي بين هذه المهام.

بالنسبة لفضاءات الاشتغال، فالتنسيقيات المحلية بالمناطق الثلاث كانت تفتقد محلات مجهزة لتسهيل عمل وتواصل دائم بين أعضاء التنسيقية، وتأسيس القرب، وبالتالي تقاسم فضاء للعمل بين المنسق المحلي وممثل التنسيقيات لتسهيل العمل الجماعي.

كان من الضروري أيضا إتاحة الفرصة لمختلف مكونات التنسيقيات بتجربة الجوانب العملية للعمل المشترك والتعاون لان هذه المشاريع تكون أكثر صعوبة في السياقات القطاعية و في سياقات الفاعل الوحيد حيث لا يوجد تقليد للعمل المشترك. وإعطاء فرصة لمكونات التنسيقيات باكتساب خبرة واسعة في قدراتها وإجراءاتها لتعبئة الشركاء، والحصول على توافق في الآراء، وتعبئة الموارد وتنسيق الإجراءات لإثبات قدرة البرنامج على تنفيذ مشاريع لصالح المواطنين ضحايا الانتهاكات السابقة بسبب تركيزها على هذه الفئات الاجتماعية ونتائجها السريعة، وأخيرا لتحديد الثغرات من حيث القدرات، والمشاكل المؤسسية، والعوائق، ومشاكل الإدارة، والصعوبات غير المتوقعة قبل الاستجابة لجميع خطط العمل.

74 صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، ص.6.

75 نفس المرجع ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، ص.6.

البيبليوغرافيا

- Freeman, M and Opgenhaffen.V, (2005), "transitional justice in Morocco, a progress report",ICTJ,
- Dahir n: 1.04.19 safar (10avril2004) http://www.ier.ma/article,php3?id_article-221
- **الحبيب الطالب.م،(2006)،العدالة الانتقالية بالمغرب : قراءة تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة،مجلة نو افذ**
- Page. A, (2007), « politique de réparation : rôle normatif et défis des questions de genre et l'identité », dans la justice transitionnelle dans le monde francophone : état des lieux, article,
- Adopté par la résolution de l'assemblée générale 60/147//LE 16 Décembre 2005
- roht-Arriaza N and Orlovsky K, (*2009),* a complementary Relationship: *reparation and development; collective and individual reparations*, in Pablo De Greiff, ed., The Handbook of Reparations. Oxford, New York.
- IER, rapport final, (2005), livre III, équité, réconciliation et réparation.
- *Programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, Projet MED/2006 /018-122.*
- [1]Menar.C ,(1997), l'économie des organisations, nouv edition, Paris, La découverte,125.P , (Repères : n 86)
- Kichou.L , Rizopoulos . Y,(2000), Approche organisationnelle du changement institutionnel, 19p, communication au collogue,organisations,institution, règles, coordination et évolution, document disponible à l'IAMM.
- **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "تقرير تقييم المشروع: تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودوره**

  في عملية العدالة الانتقالية في المغرب"، الرباط، 2010،
- PAQUET. G, (1999), "Governance through social Learning", Ottawa: Presses de l'université d'Ottawa.
- Toulou L, (2007) « politiques de réparation et réhabilitation des victimes » dans la justice transitionnelle dans le monde francophone, , article

- Rapport de la conférence de rabat ; le concept et les défis des réparations communautaires 12-14 février 2009
- Programme d'appui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des droits de l'Homme, Projet MED/2006 /018-122،
- Georges. Assaf, Cecilia. Olmos, rapport final,(2010), "programme d'apui aux actions de réparation en faveur des régions touchées par les violations des drois de l'Homme".
- Programme d'appui aux actions de réparation en directiondes régions touchées par les violations des Droits de l'Homme, Unité de Gestion du Programme, Manuel des procedures opérationnelles.
- « le concept et les défis des réparations communautaires », (2009), dans rapport de la conférence de Rabat.
- Brandon H: Narrowing the micro and macro; a psychological perspective on reparations in societies, in the book
- Nadir El Moumni : Séminaire d'évaluation nationale interne du programme d'appui aux actions de réparation des regions touchées par les violations des droits de l'Homme, Rapport de synthèse, 17-18 juillet 2009
- **تقرير الرباط:مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي من12 إلى 14 فبر اير** 2009 ، **بالتعاون بين المجلس الاستشاري لحقوق**

الإنسان في المغرب والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

- **روقاني خديجة. التجربة المغربية في التعامل مع ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومقاربة "النوع"، دراسة تحليلية**

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، الرباط ، 2008.

- RAPPORT DE L'ATELIER D'EVALUATION DE LA COORDINATION LOCALE DE L'UNITE DE GESTION DU PROGRAMME D'APPUI AUX ACTIONSDE REPARATION COMMUNAUTAIRE DE LA PROVINCE DE KHENIFRA. (12 février 2009).

- Guessous. Nadia, Women and Political Violence during the Years of Lead in Morocco. 104 pages. CCDH-NIPPHR-Unifem. 2008. Réécriture en arabe et traduction anglaise

المقابلات

- **شهيد.عبد الرحيم ، رئيس الشؤون الإقليمية بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا ،رئيس المجلس الإقليمي لزاكورة حاليا. المقابلة تم إجراؤها بوم 7 فبراير 2017..**
- **عمار عبو رئيس المجلس البلدي بفكيك.تم اجراء المقابلة بوم 23 فبراير 1917.**
- **صالحي.كريمة، منتخبة جماعية، عضو مجلس إدارة جمعية المستقبل للتنمية. .المقابلة تم إجراؤها يوم23 فبرابر 2017.**
- **بن وكريم.نعيمة ، المسؤولة الإدارية السابقة للجلسات العامة والتقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة. أجريت المقابلة في 22 فبراير 2017.**
- **العساري .خديجة ،المنسقة السابقة لمشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "تعزيز حقوق الإنسان للمرأة ودورها في عملية العدالة الانتقالية في المغرب" ؛ مسؤول حاليًا عن محور التاريخ لبرنامج دعم توصيات IER بشأن المحفوظات والذاكرة والتاريخ ، CNDH. أجريت المقابلة في 7 فبراير 2017.**
- **مصدق عبد الحق، المدير الإداري السابق للجلسات العامة وتحقيقات هيئة الإنصاف والمصالحة، مدير المشروع ضمن فريق متابعة التحقيق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. مقابلة أجريت يوم ل1فيراير 2017.**
- **ايت حدوث. احمد ، مسهل تقييم البرنامج بمنطقة خنيفرة، مقابلة تم إجراؤها يوم 13فيراير 2018**
- **الناوي .مصطفى ، مستشار هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، عضو سابق في فريق أبحاث صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، مقابلة أجريت في 31 يناير 2017.**
- **الزيني.احمد، رئيس قسم الحقوق الجماعية والشؤون الإقليمية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان . المقابلة تم إجراؤها في 7 فبراير 2017.**
- **المودن عبد الحي عضو سابق في هيئة الإنصاف والمصالحة عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مقابلة تم اجراؤها يوم 11فبراير 1917 .**